مصر تطرح أذونا وسندات قيمتها ١٠٧,٧ مليار جنيه خلال مارس

الخبـــــــــــر

موقع مباشر:

قالت وزارة المالية المصرية إنها تعتزم طرح أذون وسندات خزانة بقيمة تبلغ نحو ١٠٧,٧٥ مليار جنيه خلال مارس المقبل، بزيادة ١٨% عن نفس الشهر من العام الماضي والبالغ ٩١ مليار جنيه.

وينسق البنك المركزي مع وزارة المالية لتحديد الالتزامات التمويلية المطلوبة عبر طرح أذون وسندات الخزانة، وتطرح بشكل دوري يومي الخميس والأحد "أذون"، ويوم الاثنين "سندات"، على أن تعتمد نتيجة الطروحات كل ثلاثاء.

وقالت وزارة المالية عبر موقعها الإلكتروني، اليوم الاثنين، إن إجمالي أذون الخزانة المزمع طرحها خلال مارس تبلغ نحو ٨٠ مليار جنيه، إضافة إلى نحو ٢٧,٧٥ مليار جنيه سندات خزانة.

وأضافت الوزارة اعتزامها طرح أذون آجال ٩١ و١٨٢ و٢٧٣ و٣٦٤ يوما، بقيم ١٥ و٢٠ و٢٢,٥ و٢٢,٥ مليار جنيه، على التوالي.

أما عن طرح سندات الخزانة أوضحت الوزارة استهدافها طرح سندات آجال ٣ و٥ و٧ و١٠ سنوات، بقيم ٦ و٩ و٣,٥ و٥,٢٥ مليار جنيه على التوالي، إلى جانب طرح سندات صفرية الكوبون بقيمة ٤ مليارات جنيه.

وتلجأ الحكومة المصرية إلى طرح أدوات الدين المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة، وسداد الاستحقاقات لإصدارات سابقة تمت على مدار العشر سنوات الماضية.

ويقدر العجز المتوقع في موازنة العام الجاري بنحو ٢٥١ مليار جنيه، بما يعادل ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ٢٧٩ مليار جنيه فعلي خلال العام المالي السابق.

ويرى علاء سماحة، رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعي الأسبق، أن الاعتماد على البنوك كممول أساسي لعجز الموازنة يحد من فرص نمو الاقتصاد المصري، إلا أنه لا مفر من ذلك في ظل تدني موارد الخزانة العامة للدولة.

وأضاف في اتصال هاتفي لـ"مباشر"، أن إطلاق البنك المركزي لمبادرات تمويلية — كمبادرة التمويل العقاري أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة — يساعد على تنويع محافظ الاستثمار داخل البنوك ويحد من توجيهها للاستثمار في الدين المحلي.

ويبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو ٢,٢٥٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠١٥ مقابل ٢,١١٦ تريليون جنيه في نهاية يونيو من نفس العام، حسبما نشر في التقرير الشهري الأخير للبنك المركزي.

الرأي

* نرى ضرورة التوجه إلى اعتماد "صكوك التمويل" كأداة مالية في الوقت الحالي سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويزيد من مساحة البدائل التمويلية المتاحة. فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادي القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك، وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة من أدوات الاستثمار.

*مثلت أدوات الدين المحلي نسبة متصاعدة من ودائع وحدات الجهاز المصرفي في الوقت الذى تراجعت فيه معدلات توظيف القروض إلى الودائع على مستوى القطاع ككل، وهو الدور الرئيسى المعني به البنوك كوسيط مالي لتوظيف ودائعها في مشروعات تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلاد. ونرى أنه لا بد من وضع حد أقصى للاستدانة الداخلية وحجم طروحات الأوراق المالية التي تنوي طرحها من إجمالي ودائع البنوك، وأن يكون لديها مؤشر يربط بين محفظة استثمارات البنوك في أدوات الدين، وبين إجمالي الودائع المتوفرة لدى وحدات الجهاز المصرفي، إذا كانت تهدف فعليا لإنعاش الأسواق ومحاربة الركود الاقتصادي، وفي حال تطبيق ذلك سيكون على وزارة المالية تقليص حجم الطروحات لفترة زمنية حتى تهبط بالمؤشر للحدود الآمنة التي تسمح لها باستئناف الاقتراض، وهو ما سيدفع البنوك حتما إلى بذل المزيد من الجهد للبحث عن قنوات بديلة لتوظيف ما لديها من سيولة وتوجيهها لقنواتها الصحيحة، عبر ضخها بسوق القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات وأصحاب المشروعات.

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.